سيبة المجلس التشريعي القادم

وكان التخفيض ملموساً في دائرتي نابلس والخليل، أما رفع نسبة التمثيل فقد كانت بشكل بارز في دائرة رفح، وخانيونس، ومدينة غزة، وجباليا.

٩- لقد أدى عدم تساوي الدوائر الانتخابية، وفقا للنظام الانتخابي إلى أن ضمت دوائر انتخابية أعداد ناخبين أضعاف ما لدى دوائر أخرى، ما يعني توفير فرص لفوز مرشحين في بعض الدوائر بنسبة ضئيلة من الأصوات، مقابل نسب عالية في دوائر أخرى تفوقها بالآلاف.

ويتضح هذا الأمر أن بعض المرشحين في دوائر صغيرة فازوا ببضعة آلاف من الأصوات، في حين أن آخرون في دوائر أخرى خسروا الانتخابات، على الرغم من أنهم حصلوا على أكثر من عشرة آلاف صوت.

١٠- أن النظام الانتخابي أفرز من ناحية عدم تساوي في أصوات الناخبين، ففي حين أعطى الحق لناخب أن يقترع لمرشح واحد في دوائر مثل أريحا، وسلفيت، وطوباس، فإن ناخباً آخر أعطي حقوقاً أكثر بأن صوت لعشرة أو أثني عشر مرشحاً في محافظات الخليل ومدينة غزة.

١١- بينت نتائج الانتخابات أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أكد الشكوك التي أثيرت من حوله، لجهة عدم ديمقراطيته وعدم عدالته بتوزيع الأصوات، وعكسه لميول واتجاهات الناخبين، فقد دللت المؤشرات على أن نحو ٦٠٪ من الأصوات ذهبت للمرشحين الذين لم يفوزوا، في حين أن الأعضاء الذين فازوا حظوا فقط بأقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية.

١٢- أنتج النظام الانتخابي الفلسطيني نتيجة أضرت بصيغة التعددية السياسية التي تحلى بها المجتمع الفلسطيني طيلة سنين عدة من عمره الكفاحي، إن هذه النتيجة غير العادلة تدعو لإعطاء اعتبار للرأي الذي كان يطالب اعتماد صيغة التمثيل النسبي أو المختلط في النظام الانتخابي الفلسطيني، وبما يتيح للقوى والتيارات السياسية تمثيلاً في المؤسسات التشريعية الوطنية وفقاً لوزنها الجماهيري.

١٣- بالنظر لتجربة الحركة الإسلامية، وبخاصة «حماس»، فإنها إذا ما قررت المشاركة في الانتخابات (وهذا هو المتوقع) فإنها ستحسن عملية اختيار وتحديد عدد المرشحين، وكذلك قدرتهم على التحشيد للاقتراع مرتفعة مقارنة مع قدرة القوى السياسية اليسارية والوطنية، وتستطيع أن تزيد من فرصها للفوز، وبخاصة أن نظام الأغلبية يعطي أفضلية لـ«حماس» على غيرها من التنظيمات، وبخاصة أن نسبة مشاركة مؤيدي «حماس» في الانتخابات مرتفعة مقارنة مع مؤيدي «فتح» والقوى اليسارية والديمقراطية المختلفة.

١٤- إن النظام المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي.

١٥- هناك حساسية الرأي العام الفلسطيني اتجاه الوضع القائم ميدانياً، وسياسياً، وأمنيا، واقتصاديا، واجتماعيا. وإن مقدار الثقة بجدية الانتخابات وإمكانيات إجرائها، ينعكس على تقدير نزاهتها، وبالتالي على الاستعداد للمشاركة فيها.

١٦-إن النسبة العامة للمشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، فوق ٧٤,٥٪، وهي من النسب العالية في العالم، وهي تعكس تسييساً مجتمعياً عالياً لدى الشعب الفلسطيني، وتوقاً لممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإن تغيير طريقة السجل الانتخابي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع في نسبة المشاركة.

١٧-إن التفاوت الدائم في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يكون من الصعب تفسيره وفقاً للمقاييس الاعتيادية، أي التباين في المساهمة السياسية، بقدر ربما ما يعكس معايير من نوع أخر، الكثافة السكانية العالية، والتوق للتغيير بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، أو ضعف المعارضة الداعية لعدم المشاركة في الانتخابات. لكن على الرغم من أي من التفسيرات لهذا التباين في مستويات المشاركة، فإنها تعكس ظاهره أو ينبغي أن تعزز بالدعوة للحفاظ عليها ورفع مستويات المشاركة في الضفة الغربية.

١٨- يصل عدد الذين يحق لهم الاقتراع إلى ١,٨ مليون منتصف العام ٢٠٠٤ مقارنة مع ١,١ مليون العام ١٩٩٦، ويشكل الشباب من الفئة العمرية (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٢٪ من القوة الصوتية، ولذلك فإن تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً سوف يرفع من مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

١٩- إن تخصيص «كوتا نسوية» يحفز ويزيد المشاركة النسوية في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً.

المجلس التشريعي وتجديد الشرعية

محمد ياغي

في ١٩٩٩/٥/٤ انتهت الولاية الفعلية للمجلس التشريعي التي كان مقرراً لها أن تنتهي بنهاية المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وحيث أن آفاق التوصل إلى حل سياسي كانت تبدو ممكنة بسقوط نتنياهو ووصول حزب العمل إلى السلطة في العام ١٩٩٩، فقد جرى تمديد لولاية المجلس التشريعي، لكن هذا التمديد لم يكن بسقف زمني محدد تنتهي الولاية عنده، ما سمح له بالاستمرار في ممارسة دوره دون أن تكون لديه الشرعية التي تخوله ممارسة هذا الدور. وبذريعة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، وعدم القدرة على تنسيق إجراء انتخابات جديدة مع الجانب الإسرائيلي الذي في يده مفتاح الحركة بين المدن الفلسطينية المختلفة، تم تأجيل الانتخابات إلى حين توفر ظرف سياسي ملائم. وبدلاً من أن يعتبر المجلس التشريعي نفسه منحلاً استمر في ممارسة مهامه كأن التفويض الذي أعطته له الجماهير الفلسطينية قبل سبع سنوات وتحديداً في ١٩٩٦/١/٢٠ ما زال قائماً، وإذا كان يمكن فهم صعوبة إجراء انتخابات في ظل الاحتلال الفعلي للضفة الغربية ولأجزاء واسعة من قطاع غزة، ففي الوقت نفسه لا يمكن تفهم كيف يمكن للمجلس الاستمرار في تأدية مهامه في الظروف نفسها. ولا يمكن تفهم سماح المجلس لنفسه باعتباره وصياً شرعياً على القوانين، وعلى إعطاء الثقة أو حجبها عن الحكومة وكأن ولاياته أبدية أو أن «الماندیت» المعطى له من السكان أبدي.

حقيقة الأمر أن السنوات الأربع أكثر من كافية لبقاء النائب في البرلمان في الوضع الطبيعي، ففي بعض الدول لا تتجاوز المدة المسموح له فيها بالبقاء نائباً أكثر من سنتين (الولايات المتحدة)، أما الدول التي تؤيد الولاية لسنوات أربع فيقف النظام العربي الرسمي في مقدمتها، لأن الاستقرار السياسي هو العامل الحاسم الذي يقرر الفترة الزمنية، فالانتخابات في هذه البلدان هي «كارثة وطنية» تتطلب دائماً العمل على تعديل القانون الانتخابي لضمان عدم وصول المعارضة إلى البرلمان، وتستدعي فرق مكافحة الشغب، ونشر أكبر قدر ممكن من الجيش في الشوارع، عدا عن الحرج من الادعاءات المشروعة والكاذبة بتزوير الانتخابات، لذلك فهي تفضل إجراءها على فترات متباعدة، وكلما كانت الفترة أبعد، كان الاستقرار المنشود ممكناً أكثر، والحرج أقل و«الديمقراطية دائما مصانة»، طالما أن الانتخابات ستجري في نهاية الأمر ولو طال الانتظار.

الولاية المفتوحة تهدد الديمقراطية والمشروع الوطني

في الواقع السياسي الفلسطيني موضوع الانتخابات مسألة لا تتعلق فقط بالبعد الديمقراطي لمشروع الدولة الفلسطينية الذي يتم الاعتداء علية بمنح الشرعية لبرلمان انتهت شرعيته الفعلية، وإنما تتجاوز ذلك إلى مسألة تأثير بقاء أو حل البرلمان في مشروع النضال الوطني الفلسطيني. فبقاء المؤسسة التشريعية سمح لخصوم الشعب الفلسطيني وفي مقدمتهم إسرائيل بالتعامل مع السلطة الوطنية ومؤسساتها بطريقة «أخذهم بالمجان»؛ بمعنى أن الشارع الفلسطيني لا رأي له فيما يجري، سواء أكان ذلك بشأن استمرار المواجهة أو بشأن إعطاء أو حجب الثقة عن أية حكومة فلسطينية، بل إن تجاهل الشارع الفلسطيني وأخذه بالمجان أيضاً، امتد إلى البرلمان الفلسطيني عندما سمح لنفسه باستحداث منصب رئيس للوزراء، وبإعطائه صلاحيات بطريقة إشكالية هي من حق رئيس منتخب، وبدلاً من أن يقوم بدوره كسلطة تشريعية عليها أن تحترم قبل غيرها القوانين، اكتفى بالتعاطي السياسي مع المسألة كأن هذا هو الدور الذي من أجله تم انتخاب أعضائه.

ولم يكتفِ المجلس بذلك، بل أعطى لنفسه الحق في الاشتراك في المؤسسة التنفيذية بدلاً من أن يسعى للابتعاد عنها حتى يتمكن من مراقبتها. يمكن الادعاء هنا أن النظام السياسي في إسرائيل وبريطانيا هو شبيه بما لدينا. لكن هذه الذريعة تدحضها مسألة مهمة وهي أن الانتخابات في هذه البلدان تجري كل أربع سنوات، بل إنها في إسرائيل جرت أربع مرات في أقل من تسع سنوات، وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، وسواء كان ادعائنا بأن الهدف من ذلك هو الهروب عن طريق الانتخابات من استحقاقات «العملية السياسية» أم لم يكن، فإن الشرعية الجماهيرية كان يجري تجديدها دائماً، وبدلاً من أن يحاجج النواب بأن فترة ولايتهم انتهت، وبالتالي لا سلطة تشريعية يمتلكونها، تم الاكتفاء باستغلال الظرف السياسي لمساومة السلطة التنفيذية، سواء بمطالبة البعض بأن يكونوا جزءاً منها، أم بالتهديد بسحب الثقة عند وجود خلاف سياسي.

كان ينبغي حل «التشريعي» منذ العام ٢٠٠١

كان بإمكان السلطة التشريعية أن تشارك بفعالية أكثر في تشكيل الأجندة السياسية المطروحة على الشعب الفلسطيني لو قررت أن وجودها أصلاً لم يعد شرعياً منذ العام ٢٠٠١، عندما تبين أن الأفق السياسي مسدود. سيقول البعض إن هذا سينسحب على السلطة التنفيذية وعلى المؤسسة الرئاسية، وهنا لا مجال للخلاف مع هذا الرأي، لكن للسلطة التنفيذية شرعية أخرى هي شرعية وحدانية التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي لا خطر من الفراغ السياسي الذي سيجري الادعاء بحدوثه. إن خطوة كهذه ما زالت ممكنة وهي ضرورية وستشكل إحراجاً كبيراً لإسرائيل التي تبتلع الأرض الفلسطينية بالجدار والمستوطنات، في الوقت الذي تهاجم فيه «سلطة وهمية» لا صلاحيات لها فيها على الأرض، بما في ذلك مجلسها التشريعي الذي يحتاج إلى إذن مسبق لحضور أعضائه جلسة. وأهمية اتخاذ خطوة كهذه في أنها تجعل مشروع انتخابات جديدة ضرورة لا مفر منها للنظام السياسي الفلسطيني الذي يحتاج إلى رؤية سياسية جديدة لكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل، وهو يحتاج من أجل تنفيذها إلى شرعية لا تتوفر له الآن.

سيقول البعض إن الرفض الإسرائيلي لإجراء انتخابات سيعني انهيار السلطة لأنها ستصبح بلا غطاء قانوني، وهذا القول ليس فيه مبالغة، لكن من منا بحاجة إلى سلطة أخرى تضاف إلى سلطة الاحتلال، من منا بحاجة إلى أن تكون السلطة الوطنية مسؤولة فقط عن أعمال هي من صلاحيات أية بلدية، ومن المهام التي على الاحتلال الاضطلاع بها بموجب اتفاقية جنيف، نحن بحاجة إلى سلطة تفاوض وتقاتل من أجل تحقيق مشروع الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وهو شعار لا يمكن تحقيقه بفوضى العمل السياسي الحالي، ولا بتعدد المجموعات التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني، ولا بالاكتفاء بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والمقاومة لعمل هدنة أو وقف لإطلاق نار دائم أو مؤقت، كأنها النرويج أو سويسرا، نحن بحاجة إلى سلطة تقود الشعب الفلسطيني وتتحمل نتائج قيادتها له بما لها من تفويض شعبي، ولن يكون مقبولاً بعد ذلك قيام أي كان بفرض أجندته الخاصة على الشعب الفلسطيني بتفويض من أنصاره فقط.

إن حل البرلمان لنفسه سيفرض، بالضرورة، وضعاً سياسياً جديداً، وسيسمح لقوى وعناصر جديدة بأن تأخذ دورها في العمل السياسي الفلسطيني، كما أن ذلك سيدخل الصراع في طور جديد، وسيعطي الفرصة للشعب الفلسطيني بمجموعة لاتخاذ القرار بشأن تحديد أهدافه التي أصبح حولها خلاف، وخطوطه الحمراء التي لم تعد قائمة، وأشكال نضاله التي أصبح جزء منها لا يخدم المشروع الوطني، وسيعيد الحياة للمؤسسة السياسية الفلسطينية التي تحنطت بأشخاص وشعارات وأساليب أصبح استمرارها دليل فشل للسياسة الفلسطينية.

من أجل دفع الاستقطاب داخل المجتمع

إن حل البرلمان لنفسه سيدفع باتجاه عملية استقطاب وتكتل داخل المجتمع الفلسطيني،وستتم هذه العملية على أرضية شعارات سياسية واضحة لأشكال المقاومة،ولما يمكن قبوله من حلول وفوق ذلك كله،ستكون الانتخابات في حالة إجرائها بمثابة تصويت على المسار السياسي الذي يريده الشعب الفلسطيني. ن المؤكد أن خطة شارون واليمين المتطرف في إسرائيل أبعد من أن تسمح للشعب الفلسطيني بإجراء هذه الانتخابات،لكن ذلك يجب أن لا يكون ذريعة لإبقاء المؤسسة الفلسطينية على حالها،فهي بوضعها الحالي لا تخدم هدف التقدم باتجاه الحرية والاستقلال. والفراغ سيدفع إسرائيل إما للعودة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية لإنجاز اتفاق يحقق الاستقرار للطرفين، وفي هذه الحالة سيكون من الضروري أن تصمم المنظمة على اتفاق نهائي أو ستقوم إسرائيل بإعلان رسمي لاحتلالها، وفي هذه الحالة سيكون الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال دون أن تحمل سلطته المسؤولية، لأنها لم تعد قائمة. إن شارون يحث الخطى باتجاه التصعيد العسكري وباتجاه إكمال بناء جدار العزل، والاكتفاء بالمشاهدة وتحميل إسرائيل المسؤولية أصبح أمراً بلا قيمة فعلية على الأرض، إن المطلوب هو عملية جراحية للمؤسسة الفلسطينية، لكنها عملية تهدف إلى فرض واقع جديد على حكومة إسرائيل، ستضطر للتعامل معه، وفي الجانب الفلسطيني هي عملية لإعادة ترتيب الأوراق الفلسطينية من جديد، سواء أكان ذلك باتفاق نهائي مع إسرائيل أم بدونه.

لقد ساهم المجلس التشريعي بقبوله تمديد ولايته في فرض واقع لا يمكن الاستمرار بالعيش معه، فهو لم يتعدَ فقط على الديمقراطية التي يستمد قوته منها، وإنما تعدى على أغلبية الشعب الفلسطيني التي منحته تفويضاً لا يزيد على ثلاث سنوات، ومن حق الشعب على المجلس أن يعاد له تفويضه.